LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

17/05/2012

الفريق الفيدرالي بمجلس المستشارين يطالب بفتح تحقيق

المجلس الوطني لحقوق الانسان يوفد طبيبا شرعيا لإنجاز تقرير حول التعذيب بأسفي

محمد دهنون

أوفد المجلس الوطني لحقوق الانسان طبيبا شرعيا للوقوف على الحالة الصحية لياسين المهيلي الذي يتهم بوليس اسفي بتعذيبه ..بعدما رفعت اللجنة الجهوية التي يترأسها الاستاذ مصطفى عريصة ويوجد مقرها بمراكش، تقريرا وافيا عن الحالة المتدهورة التي يوجد عليها الشاب المذكور عشية زيارتها الاخيرة لأسفي، والوقوف بوضوح على الضرورة القصوى وملحاحية التسريع بهذه الحالة وعرضها على المختصين بدون تاخير .

البروفيسور هشام بنيعيش رئيس معهد الطب الشرعي بابن رشد انتقل صحبة مبعوثي المجلس الوطني لحقوق الانسان لمنزل «الضحية» وتم نقله الى المركز الاستشفائي محمد الخامس للقيام بفحوصات مدققة، خصوصا وأنه يعاني من آلام مبرحة على مستوى الظهر والعمود الفقري، ولا يستطيع التحرك وجدعه مستقيم ..ناهيك عن صعوبة في الكلام وفي النطق بمخارج الحروف .

الكشف الأولي حسب مصادر طبية، افاد بان هذه المضاعفات الصحية هي نتيجة معاملة قاسية وعنف تعرض له المهيلي على أيدي معذبيه ..فيما استقت الجريدة من بعض أعضاء اللجنة المذكورة أن مقاربة جبر الضرر الصحي والنفسي استقر عليها الرأي داخل المجلس الوطني ، قبل المقاربة القانونية .

وفي السياق نفسه قال رئيس اللجنة مصطفى لعريصة للجريدة أن السياق الوطني يقتضي التفعيل السليم، والتطبيق الديمقراطي لبعض فصول الوثيقة الدستورية، خاصة في ما يتعلق منها بالحقوق والحريات، قائلا انهم يجمعون كل أطراف هذا الملف الحقوقي بامتياز في الشق الطبي أولا ..ثم بعده سيأتي ترتيب المسؤوليات وتفريد الجزاءات ..ولكل حادث حديث .....»

موضوع التعذيب في اسفي الذي انفجر مؤخرا دخل الى البرلمان من باب غرفته الثانية ،حيث تقدم محمد ادعيدعة عن الفريق الفيدرالي ب«احاطة المجلس علما «أول أمس الثلاثاء تمحورت حول وضعية حقوق الانسان ببلادنا ،ساردا الفصل 22 من الدستور الذي يمنع صراحة ويعتبر أن «ممارسة التعذيب بكافة أشكاله ،ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون «.

وقال دعيدعة إن حالة معتقلي أحداث فاتح غشت باسفي ماهي إلا نموذج للعديد من الحالات التي تعرضت للتعذيب داخل مخافر الشرطة ودهاليز الاجهزة المعلومة ..التي يحن بعضها الى ممارسات الماضي الأليم بشكل يناقض المقتضيات الدستورية الجديدة ،منبها الحكومة في نفس «الاحاطة علما» الى حجم التراجعات التي تعرفها البلاد في مجال الحريات العامة، مطالبا وزارة العدل والمؤسسات المعنية بحماية حقوق الانسان بالتحرك الفوري طبقا للدستور .

إحاطة الفريق الفيدرالي بالمستشارين دعت الى الكشف أيضا عن مال البحث والتحقيق في ملفات ضحايا العنف المفرط للقوات العمومية في مناطق اسفي، الناضور، الحسيمة، تازة، مراكش، خريبكة.

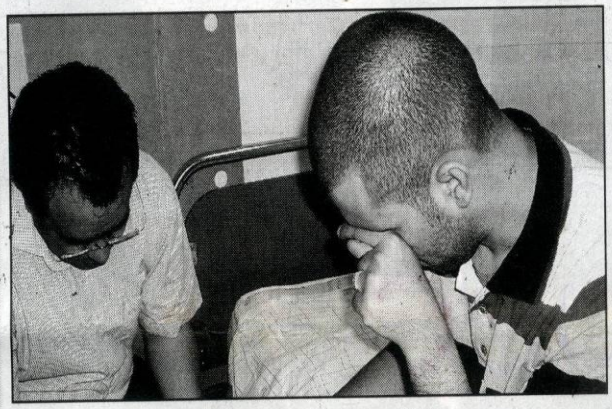

الدكتور بنيعيش يفحص ياسين المهيلي

المؤتمر الثامن للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان يوصي.. إضافة ثالثة وأخيرة

2012.05.16

0073 عام/ قطر

وكان الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد استعرض في مستهل الجلسة الختامية سير مناقشات أجندة أعمال المؤتمر خلال يومي انعقاده ونتائج ورش العمل التي صاحبت المؤتمر .

وأعرب الدكتور المري عن جزيل الشكر لجميع المشاركين وللمفوضية السامية لحقوق الإنسان لما بذلوه من جهود ولدورهم الفاعل في إثراء النقاش والخروج بهذه التوصيات التي تمت الموافقة عليها بالإجماع .

كما حث المؤسسات العربية التي لم تحصل على الاعتماد الدولي التقدم بأوراقها لذلك.

وتحدث في الجلسة الختامية نيابة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الدكتور العبيد أحمد العبيد مدير مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بالدوحة.. مؤكدا استعداد المفوضية تقديم كل دعم لأنشطة المؤسسات الوطنية العربية وتزويدها بالعون الفني اللازم عند إنشاء الشبكة العربية لهذه المؤسسات.. مشيرا إلى أن الإمكانات الواسعة التي تتمتع بها المفوضية في هذه المجالات ستكون متاحة للجميع.

من ناحيته نوه السيد با مريم كويتا رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في موريتانيا بالنتائج التي تمخضت عن هذا المؤتمر لتعزيز عمل المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان وتطوير عملها.

وأوضح أن الشبكة العربية للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان ستكون بمثابة آلية عربية للدفع بحقوق الإنسان في المنطقة.. مؤكدا استعداد اللجنة الموريتانية لتقديم ما يطلب منها في هذا الخصوص.

أما السيد موسى بيرزات رئيس لجنة التنسيق للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فأكد من ناحيته حرص اللجنة على مساعدة المؤسسات العربية التي لم تحصل على الاعتماد الدولي لنيل هذه الدرجة ..داعيا المؤسسات العربية إلى سرعة التحرك لهذه الغاية وتقديم أوراق اعتمادها، سيما وأن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر ترأس حاليا لجنة الاعتماد.

وتحدث في الجلسة الختامية السيد محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب مرحبا بمؤسسات حقوق الإنسان العربية في اجتماعها التاسع المزمع عقده بالمملكة المغربية ..لافتا إلى أن النقاش خلال المؤتمر الثامن بالدوحة جاء هادفا وجادا لمختلف المواضيع وأوراق العمل والفعاليات التي تضمنتها أجندة المؤتمر.

وفي ختام المؤتمر توجه المشاركون بالشكر لدولة قطر وللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على الاستضافة والتنظيم الجيد له، مما أفضى إلى الخروج بالنتائج الإيجابية التي تضمنتها التوصيات.

يذكر أن دولة قطر قد استضافت أول اجتماع تأسيسي للمؤسسات العربية لحقوق الإنسان.

وقد ناقش مؤتمر الدوحة الثامن جملة من القضايا الهامة التي تواكب واقع حقوق الإنسان مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، لاسيما أن ثقافة حقوق الإنسان في المنطقة العربية تواجه تحديات مشتركة في ميدان تعزيز دولة القانون والمبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

وشملت محاور النقاش وأوراق العمل مواضيع تتعلق بتجارب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مجال التثقيف على هذه الحقوق والخطة العربية للتربية على مبادىء حقوق الإنسان وسبل تغيير الأنماط الضيقة لمسألة المساواة بين الجنسين والتربية على المواطنة ودعائم سيادة القانون ودور منظمات المجتمع المدني ودورالمؤسسات الوطنية في التعامل مع إشكالات الهجرة السرية وحقوق العمال في ظل سياسات التشغيل الدولية.

ووصل عدد الدول العربية التي أنشأت لجانا وطنية لحقوق الإنسان 12 دولة، علما بأن الدول التي شاركت في هذا المؤتمر هي بالإضافة إلى دولة قطر ، مصر، الجزائر، المغرب، موريتانيا، فلسطين، الأردن، البحرين، سلطنة عمان، والسودان.

سس/ قنا/سس

مداخلة الأستاذ محمد لمرابطي، في اليوم الدراسي الذي نظم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول الدستور المغربي الجديد المنعقد بمدينة الناضور يوم السبت 12 ماي 2012 بالمركب الثقافي.

ابتداء من سنة 1992 أعلن المغرب من خلال دستوره المراجع عن تشبثه بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وتواص المنهج ذاته في الخطاب التاريخي ليوم 09 مارس الذي بادر من خلاله جلالة الملك إلى الإعلان عن التعديل الشامل الذي تضمن سبع مرتكزات أساسية، ضمنها المرتكزين المرتبطين بموضوعنا، ويتعلق الأمر بكل من (تقوية آليات تخليق الحياة العامة، وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة، إضافة إلى دسترة هيآت الحكامة الجيدة، وحقوق الإنسان وحماية الحريات)، وقد رافق إصلاح الدستور المصادق عليه يوم فاتح يوليوز من سنة 2011 نقاشا وطنيا واسعا وعميقا، إستهدف المضمون والآليات التقنية المتبعة في البناء الشكلاني والهندسة الجوهرية لبنية النصوص التي تضمنها دستور2011 ، بحيث يمكن مناقشة ذلك وفق الخطاطة التالية :

– أضواء على المقاربة المنهجية المعتمدة في إعداد دستور 2011 :

في إطار الفقه الدستوري تناط عملية تعديل الوثيقة الدستورية إلى اللجنة التأسيسية المشتقة أوالفرعية والتي تكون محددة في الغالب بمقتضيات بنود نفس الدستور المقصود تعديله،ومن هذا الأساس حدد الدستور المغربي لسنة 1996 الأطراف المخولة لها إمكانية تحريك مسطرة المراجعة في الملك ومجلس النواب وكذلك مجلس المستشارين، مع اعتماد طريقة الاستفتاء الشعبي كمنهجية في صياغة مختلف الدساتير المغربية السابقة، و عرضه على أنظار الشعب لإصدار وجهة نظره الاستفتائية حول مضمونه ب" نعم " أو"لا"، وانطلاقا من هذه الخطوة المسطرية ،التي يمكن اعتبارها آلية ديمقراطية لكونها تشرك بشكل فعلي المواطن في الموافقة أورفض مشروع الدستور.

في هذا الإطار تم تعيين لجنة استشارية تقنية ذات ذات طابع علمي وحقوقي مدعومة بآلية سياسية لتعديل دستور 1996 ، والجدير بالذكر أن أهم ما ميز تركيبة هذه اللجنة التي ترأسها الأستاذ والفقيه الدستوري عبد اللطيف المنوني كون أعضاءها التسعة عشر كلهم مغاربة، فلأول مرة في تاريخ مغرب ما بعد الاستقلال يتم مغربة صياغة الدستور مقارنة مع الدساتير السابقة التي كانت تنجز صياغتها على المستوى الفني من قبل فقهاء دستوريين فرنسيين من قبيل "موريس دوفيرجيه– ميشيل روسي– وجون دوبوي ..." في الوقت الذي كان يحتفظ فيه الملك الحسن الثاني بصياغة الخطوط العريضة لهذه الوثيقة، بيد أنه في دستور 2011 تم اللجوء إلى تبني مقاربة تشاركية واسعة بالرغم من المؤاخذات التي رافقت بعض مراحل هذه المقاربة.

كما تم إشراك أغلب الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني، بحيث وصل عدد هذه الهيآت المستمع إليها إلى 100 وبلغ عدد المذكرات الدستورية الإصلاحية المقدمة إلى اللجنة 185 مذكرة إصلاحية وتمت الاستجابة بنسبة كبيرة إلى العديد من مطالب مختلف القوى السياسية، رغم خضوعها لعملية انتقاء دقيقة من قبل اللجنة وأحيانا حصول تحوير ممنهج لعدد من هذه المطالب، مما جعل العديد من الباحثين المختصين يسجلون وقوع تغيير كبير وجذري على مستوى الهندسة الدستورية المغربية برمتها وليس فقط البناء الشكلي، فقد أصبح عدد فصول الدستور 180 بدلا من 108 في دستور 1996 ، أي بتغيير وصل إلى 75 في المائة مقارنة مع الدستور السابق ليكون أطول دستور عرفه المغرب منذ الاستقلال.

تنظيم يوم دراسي بالناظور حول موضوع الدستور الجديد

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الحسيمة – الناظور، يوما دراسيا حول موضوع "قراءة في الدستور الجديد : حصيلة مسار حقوقي مغربي" وذلك يوم السبت 12 ماي الجاري، ابتداء من الساعة التاسعة (9) صباحا بالمركب الثقافي بمدينة الناظور.

وسعى هذا اللقاء إلى فتح النقاش حول تفعيل آليات الدستور الجديد في الواقع الاجتماعي والسياسي، والرهان على نجاح التجربة المغربية في مواكبة الاندماج في المنظومة القانونية المتعارف عليها دوليا.

وشارك في هذه التظاهرة مجموعة من الأساتذة من ذوي الاختصاص وهيئة المحامين بالناظور ومحكمة الاستئناف بالحسيمة، والكلية المتعددة التخصصات بسلوان فضلا عن فاعلين جمعويين وحقوقيين.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة–الناظور، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها، كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

المرزوقي يعيش بدون مورد منذ سنة 2000

قال أحمد المرزوقي إن المعتقلين السابقين بمعتقل تازمامارت يعيشون اليوم بدون مورد منذ سنة 2000 بعد أن كانوا يتقاضون 5000 درهم للشهر منذ سنة 1994 إلى سنة 2000 ليفاجؤوا بعد ذلك بحرمانهم من المورد المالي، مضيفا أنهم يتفاوضون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان حاليا كما كانوا يتفاوضون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا لكن دون جدوى.

وعن التعويضات التي تلقاها هو والمعتقلين السابقين قال إنهم اشتروا بها منازل، ومنهم من لم يكن متزوجا أنشأ بيتا، وخضعت الأغلبية الساحقة لعمليات جراحية.

وأخبر المرزوقي الذي كان يتحدث في لقاء مفتوح نظمته جريدة "صدى تاونات" الجهوية بتاونات يوم الجمعة الماضي بمناسبة الذكرى 18 لصدورها، (أخبر) أن المعتقلين سينظمون وقفة احتجاجية واعتصاما مفتوحا أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

● يوسف السطي

حركة الحكم الذاتي تنتقد تعاطي اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مع الإنتهاكات

نـــاظورتوداي :

طـــالب ما يسمى بـــالمكتب السياسي المؤقت للحركة من أجل الحكم الذاتي للريف ، في بيان توصلت " ناظورتوداي " بنسخة منه ، بإطلاق سراح كـــافة النشطاء الريفيين المشاكرين في إحتجاجات أيث بوعيـــاش الصادرة بحقهم أحكام بـــالسجن من القضاء المركزي .

وأعربت ذات الحركة ، عن تضامنها اللامشروط مع المختَطَف " عبد الحليم البقالي " وكل رفاقه المعتقلين ، وأضفت على المحاكمات الصادرة في حق المذكور صبغة " المحاكمات السياسية " ، المتناقضة مع حرية أبناء الريف وكـــافة المواطنين في التعبير عن مطالبهم و حقوقهم .

وأضـــاف البيان ، أن وضعية حقوق المواطنين في الريف أصبحت في تدهور متواصل ، كـــما أدان عمل اللجنة الجهوي لحقوق الإنسان ، ودرو المجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي قـــالت الحركة أنه يخدم سياسة " مخزنية " غير واشحة ، و يعبر عن سياسة غير مستقلة عن سياسات الحكم في الريف .

ووصفت الحركة اللجنة المذكورة بـــ " المغردة ضد التيار " و " المطبلة لإنتهاك حقوق الإنسان في الريف " ، كما دعتها إلى مراجعة طريقة تعاطيها مع حقوق الإنسان بالمنطقة ، ودعت الحركة إلى الإنتباه للإنتهاكات التي تعرفها حرية الرأي السياسية والمدنية في الريف ، إذ هي حقوق تتعرض لإنتهاك متواصل ، وظلت الحقوق الإقتصادية و الإجتماعية والثقافية الأكثر تهميشا ، يضيف البيان .

مستغل فضاء «الشلاّل» بخنيفرة يتهم عامل الإقليم بالتوقيع على قرار لهدم مرافق مشروعهمراسلة خاصة

مستغل فضاء يشتهر بخنيفرة باسم «الشلال»، طالب من رئيس الحكومة ووزير الداخلية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل لإيقاف تنفيذ قرار وصفه ب»الخطير جدا» وب»التعسفي وغير القانوني»، إذ بلغ إلى علمه خلال الساعات الأخيرة، وهو يقطن بالدارالبيضاء، أن عامل إقليم خنيفرة صادق، مع سبق الإصرار، على قرار يقضي بهدم مرافق الفضاء المذكور، ومنها مقهى أساسا، وأن هذا القرار سيتم تنفيذه يوم أمس الثلاثاء 15 ماي 2012، بمبرر أن «هذه المقهى آيلة للسقوط»، ما اعتبره صاحب المقهى «حجة وهمية»، وزاد هذا الأخير فشدد في شكايته على أن القرار يخالف توجهات الدستور، كما يعتبر «تحقيرا واستهتارا بالأحكام القضائية الصادرة باسم جلالة الملك»، على حد قوله، ولعل المعني بالأمر يسابق الساعة في كل الاتجاهات في محاولة لوقف قرار الهدم الذي ما تزال بوصلته باتجاه التنفيذ في أية لحظة وفق المؤشرات والاحتمالات.

صاحب الفضاء المعروف وسط المدينة وزوارها ب»الشلال»، قال في شكايته، التي سلم نسخة منها لجريدتنا، «إنه يشغل مقهى الفضاء المذكور، بمقتضى عقد كراء يربطه بالجماعة الحضرية لخنيفرة، منذ الفاتح من مارس 2000، والمشيدة على عقار قام بتشييد بنايات إضافية عليه من حسابه الخاص، وبترخيص من الجماعة الحضرية»، وأنه «أسس عليها أصلا تجاريا بعناصره المادية والمعنوية بعد استثمار أموال طائلة»، يضيف في شكايته.

و لم يفت صاحب العقار القول بان الأمور «ظلت تسير بشكل طبيعي إلى حين تولى عامل إقليم خنيفرة الحالي المسؤولية، حيث لم يتوقف عن ممارسة مختلف أشكال التضييق والاستفزاز في حقه»، ما عمد من خلاله إلى «تشريد وتفقير عائلات بأكملها»، مضيفا أن العامل توعده بهدم المقهى في أية لحظة، وأول ما نفذ به تهديداته قيامه دون إشعار أو سند قانوني أو حتى مبرر قضائي ب»هدم كل المرافق التابعة للمقهى، وتخريب وإتلاف ما بها من تجهيزات، وإغلاق كل المنافذ المؤدية للفضاء المذكور، وقطع الماء والكهرباء عنه»، بهدف إحكام الحصار بقوة.

وحيث أن عامل الإقليم، يقول صاحب المقهى في شكايته، اختار تبرير اعتدائه ب»استصدار أمر استعجالي من ابتدائية خنيفرة يقضي بإفراغه من المساحة المبنية عليها المرافق، بذريعة أنها منطقة خضراء، ولا يشملها عقد كراء»، قام صاحب المقهى بتقديم طعن قضائي استئنافي في الأمر، وحصل بخصوصه على قرار استئنافي لم يتوصل ?المشتكي- بنسخة تبليغية منه، حسب قوله.

واعتمادا على «محضر لجنة تابعة لعمالته»، يقول المعني بالأمر، قام عامل الإقليم بتهديده ب»هدم المقهى كما هدم المرافق»، ولتبرير قراره القاضي بالهدم «رفع العامل دعوى استعجالية أمام المحكمة الإدارية بمكناس التي أصدرت حكما يقضي برفضها»، ثم رفع دعوى ثانية أمام نفس المحكمة التي زادت ف»اعتبرت قرار الهدم غير مشروع»، قبل أن يتقدم المعني بالأمر بدوره لذات المحكمة بدعوى يلتمس فيها التدخل لأجل «تمكينه من التعويض عن الأضرار التي لحقت به وإرجاع الأمور على ما كانت عليه»، سيما بعد أن تأكد الجميع من أن المقهى ليست آيلة للسقوط كما تحمله ادعاءات المهددين بهدمها، إلا أن صاحب المقهى لم يتوقع أن «يصر عامل الإقليم على توقيع قرار الهدم ضدا على كل القرارات والأحكام»، وفق ما جاء في مضمون شكايته.

.

رفاق المانوزي يطالبون ابن كيران بتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة

حالة ترقب وانتظار تسود بين رفاق مصطفى المانوزي في المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف. في الدورة الخامسة للمجلس الوطني للمنتدى خيمت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة على جدول الأعمال، خاصة الحماية من الاختفاء القسري. المنتدى طالب الحكومة بمباشرة «استكمال الإجراءات المسطرية لتفعيل قرار التصديق على الاتفاقية الدولية بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وإرفاق هذه الإجراءات بالتصريح باعتراف الدولة المغربية باختصاص اللجنة الأممية المعنية بالاختفاء القسري «بتلقي وبحث بلاغات الأفراد..أو بالنيابة عن أفراد يخضعون لولايتها..» وفق المادة 31 من الاتفاقية المذكورة، ضمانا لحق الانتصاف أمام اللجنة الأممية ومن أجل منح هذه المصادقة جميع الضمانات لتفعيلها داخليا».

جراح والأمس لم تندمل بعد لدى أغلبية أعضاء المنتدى، لذلك طالبوا الدولة بـ«تقديم الاعتذار الرسمي والعلني»، و«رفع التجميد عن اللجنة المركزية المكلفة بتتبع ملفات الإدماج الاجتماعي والبت في باقي جبر الضرر والإدماج بالنسبة للضحايا الذين وضعوا ملفاتهم خارج الأجل والضحايا غير المستفيدين من توصيات بالإدماج وملفات ضحايا أهرمومو».

ملفات الأمس ما زالت مطروحة على أجندة المنتدى، لذلك ألح أعضاء المجلس الوطني على ضرورة «استكمال الحقيقة في ملف الاختفاء القسري بالكشف عن مصير الحالات العالقة وتسليم الرفات وإعطاء نتائج تحليل الحمض النووي» وأيضا «وضع استراتيجية وطنية لعدم الإفلات من العقاب كما تنص على ذلك توصية هيئة الإنصاف والمصالحة ذات الصلة».

إلى جانب الاختفاء القسري، طالب المانوزي ورفاقه «مباشرة التصديق على باقي الاتفاقيات الحقوقية الدولية وخاصة الواردة في توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة والمتعلقة بإلغاء عقوبة الإعدام وبالمحكمة الجنائية الدولية»، و«توقيف تهديم المعتقلات السرية»، و«إيقاف استفزاز نشطاء حركة 20 فبراير وتعريضهم للمساءلات البوليسية وجعل حد للاعتقالات في صفوفهم»، وأيضا «إطلاق سراح باقي ضحايا المحاكمات غير العادلة المعتقلين في إطار قانون الإرهاب».

ل. أ

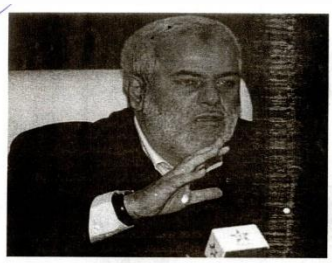

ابن كيران : يستحيل تطبيق محضر 20 يوليوز 2011

أكد رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران، أمام مجلس النواب، أن مقتضيات محضر 20 يوليوز الذي وقع مع تنسيقيات المعطلين يستحيل تنفيذها، لأنها تخالف الدستور والنظام الأساسي للوظيفة العمومية.

وقال ابن كيران خلال جلسة الأسئلة الشفوية المتعلقة بالسياسة العامة،إن الولوج إلى الوظائف العمومية سيكون على أساس الاستحقاق، مضيفا أن الحكومة ستقوم باتخاذ تدابير تضمن تكافؤ الفرص لولوج مناصب الشغل بالوظيفة العمومية وذلك بتطبيق مسطرة المباريات، وكذا الشفافية في الإعلان عن المناصب في هذه القطاعات، كما سيتم التفكير في طرق وأساليب لمساعدة الشباب على التشغيل الذاتي وضمان استفادة ذوي الاحتياجات الخاصة من النسبة المخصصة لهم في التوظيف.

وذكر بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدم في هذا الإطار مقترحات لتشغيل الشباب من ضمنها تنظيم مباريات مشتركة بين القطاعات، مؤكدا على الدور المحوري للمقاولة في خلق مناصب الشغل.

واعتبر ابن كيران قضية التشغيل من ضمن أولويات حكومته، وسيتم العمل في هذا الإطار على تحقيق المساواة بين الجميع، مشددا على أن النهوض بقضية التشغيل يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين.

وأبرز عبد الإله ابن كيران أن الحكومة تعمل من أجل تطوير نظام الوساطة بين المشغل والمستخدم، مطالبا البرلمان بتقديم أفكار واقتراحات من شأنها النهوض بالتشغيل.

● صليحة بجراف

التنسيقية المستقلة للأطر العليا المعطلة تلتمس التحكيم الملكي في ملف محضر 20 يوليوز

قام أزيد من 800إطار يمثلون التنسيقية المستقلة للأطر العليا المعطلة، بوضع رسائل عبارة عن ملتمس مرفوع إلى جلالة الملك محمد السادس من أجل تدخله وتحكيمه في ملفهم.

وقال المتضررون الذين يعرفون بملف أطر 20 يوليوز، إن هذه الخطوة جاءت بعد إقدام حكومة عبد الإله بنكيران على غلق باب الحوار والتملص من التزامات الحكومة السابقة، وذلك في خرق واضح لمقتضيات الدستور خصوصا الفصل 6، الذي ينص بعدم رجعية القوانين، وكذا مبدأ استمرارية مؤسسات الدولة والمرفق العام، مضيفين أن خطوة التحكيم الملكي تجد سندها دستوريا في الفصلين 41 و 42 اللذين يجعلان من جلالته الضامن لدوام الدولة واستمرار مؤسساتها، والحكم الأسمى بين مؤسساتها، والساهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات، وعلى احترام تعهدات المملكة استنادا إلى مبادئ وأحكام الدين الإسلامي الحنيف، ومقاصده السمحة.

و نفى المحتجون ما تم تداوله بشأن أن هناك أزيد من 10000 اطار في العاصمة الرباط، معتبرين ذلك مجرد «حرب إعلامية»، تشنها حكومة ابن كيران التي تحكمها متغيرات مزاجية، مبرزين أن المجموعات الموقعة على محضر 20 يوليوز والتي عددها 94 مجموعة علاوة على أن الملفات التي أحيلت على المستشار عبدالسلام البكاري بصفة أحادية أثناء مزاولته مهامه كمشرف على هذا الملف، لا يتجاوز عددأطرها 4500 إطارا موزعة على الشكل التالي،(التنسيقية المستقلة 893 إطار، التنسيقيات الأربع 2889 إطارا، الملفات الأحادية ما يقارب 800 إطارا) وذلك حسب مصادر قريبة من اللجنة الحكومية المشرفة على الملف و التي حبذت التكتم عن هويتها.

واستنكرت الأطر العليا المعطلة المنضوية تحت لواء التنسيقيات الأربع المشمولة بمحضر 20 يوليوز عدم التزام الحكومة التي يقودها ابن كيران بتنفيذ مقتضيات المحضر المذكور،وكذا المرسوم الوزاري

الاستثنائي 02 . 11 . 100 والمحضر الموقع من طرف مؤسسات الدولة الذي يقضي بتوظيف الدفعة الثانية من الأطر العليا المعطلة توظيفا مباشرا برسم ميزانية 2012 .

وأكدت الأطر العليا المعطلة، عزمها على خوض احتجاجات تصعيدية واعتصامات مفتوحة غير قابلة للتراجع، تستهلها بـ «أسبوع غضب» ما دامت الحكومة تخرق القانون وتصادر حقوقهم المكتسبة وتستهتر بمعاناتهم.

وطالب المتضررون الجهات المعنية بإلقاء القبض عليهم جميعا والزج بهم في السجون خير لهم من إصدار قرارات مزاجية غير مسؤولة تنتزع الأمل من قلوبهم بعد أكثر من أربعة عشر شهرا من الانتظار، مجددين استعدادهم للتضحية في سبيل انتزاع حقوقهم وتكريس حق الإدماج المباشر لجميع الأطر العليا المعطلة في الوظيفة العمومية، قائلين إن تنصل الحكومة، برئاسة حزب العدالة والتنمية، من التزامات الدولة تجاه مواطنيها دعوة مباشرة لهم إلى سحب الثقة في مؤسسات الدولة، ومن حزب العدالة والتنمية بصفته قائدا للحكومة ، مجددين عزمهم التوجه إلى القنصليات والسفارات الدولية بطلب اللجوء الاجتماعي ما لم يتم إعطاء الحقوق لأصحابها، ومادام رئيس الحكومة يتنكر لتصريحاته والتزاماته السابقة تجاه الأطر العليا المعطلة المشمولة بالمحضر، مطالبين المسؤولين بالتدخل لإنصافهم وتعويضهم عن سنة وثلاثة أشهر من التسويف والوعود بتسوية ملفهم، وكذا دعوة حزب الاستقلال، المهندس الرسمي لمحضر 20 يوليوز في ظل الحكومة السابقة، بالاستقالة من الحكومة الحالية انسجاما مع مواقفه وقراراته السابقة، فضلا عن عزمهم خوض مسيرة احتجاجية بحضور جل أسر الأطر العليا المعطلة المعنية التي تربو على 3000 أسرة.

وطالب المتضررون أيضا رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، الذي كان وسيطا وضامنا لحقوقهم خلال المفاوضات التي أسفرت عن المحضر المذكور، بالتدخل في اتجاه تنفيذ الالتزام، وإلا فهو مطالب أيضا بالاستقالة من منصبه في حال عجزه عن الوفاء بضماناته.

وخلص المحتجون إلى مناشدة المراكز الحقوقية وجمعيات المجتمع المدني وكل الغيورين على حقوق الإنسان من الداخل والخارج لمساندتهم ومؤازرتهم في الدفاع عن حقهم المشروع والعادل.

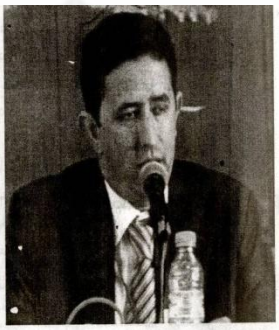

عزيز مخلوف الناطق الرسمي باسم التنسيقية:

الأطر العليا المعطلة تتشبث بقشة ومكتسبنا هو «محضر 20 يوليوز 2011»

●● لماذا ترفضون إجراء المباراة؟

■■ الحري أن يطرح السؤال: لماذا ترفضون أجراء المباراة علما أنه لن تكون مباراة نزيهة، وأن هناك من سينجح بامتياز في هذه المباراة دون إجرائها، وأن المباريات لا ترقى حتى إلى مستوى المباريات؟

نحن فقدنا ثقتنا في الشعارات الرنانة التي ينوي رئيس الحكومة القيام بها، ولا نجد إلا أن نثمنها للأجيال القادمة في انتظار مغرب العدالة الاجتماعية، ولم يكن لأحد قط أن يرفض أو رفض مباراة فالغريق وهو حال الأطر العليا المعطلة يتشبث بقشة، ولكن مكتسبنا هو «محضر 20 يوليوز 2011» مكتسب غال ولن نفرط في حرف منه، لأنه أملنا في التمتع بروح المواطنة وسبيلنا الوحيد والأوحد في الاندماج في الحياة العملية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ولكي نكون أعضاء فاعلين وفعالين في بناء المملكة القائمة على تطلعاتنا كشباب

●● مارأيك في تعامل الحكومة الحالية مع ملف المعطلين؟

■■ ليس هناك تعامل يذكر حتى نستطيع تقييمه، ولو كنت تقصدين التصريحات المتضاربة فهي أزمة داخلية للحكومة يجب على رئيس الحكومة إيجاد حل لها.

على العموم، قد ألفنا مثل هذه التصريحات منذ قضية النجاة، وفي نظرنا فالتصريحات المتضاربة كذب ممنهج.

●● هل يمكن القول أن الحكومة عاجزة،عن حل ملف المعطلين الحاملين للشواهد العليا؟

■■ بالتأكيد، والتنسيقية المستقلة تقر ان الحكومة الحالية عاجزة كل العجز؛ شأنها في ذلك شأن الحكومات السابقة بخلاف بعض الاستثناءات التي كانت محاولات جادة، لكن في غياب الشفافية والنزاهة أصبحت هاته البرامج مصدر رزق للعديد من المسؤولين.

وأناشد في هذا الصدد المسؤولين بالكف عن استيراد الأفكار الفرنسية عموما ومحاولة تطبيقها على المجتمع المغربي فلكل مجتمع خصوصياته وتاريخه وفلسفته في التعامل.

ولا يفوتني أن أنوه هنا باعتراف عبد الإله ابن كيران، بأن حكومته عاجزة لعدم اتساع رقعة الإبداع والخلق في ايجاد حلول لهذه الآفة والاعتراف فضيلة وكذا دعوته الصريحة واستنجاده بمن لديه حل أن يمدهم به؛ وكلنا آذان صاغية وأطر مجيبة يكفي فقط تطبيع مبدأ الحوار..

●● وما رأيك في خروج الوزير عبدالله باها لاستفزاز المعطلين؟

■■ عبد الله باها كان يمارس حقوقه الدستورية التي يكفلها له الدستور الجديد؛ فله حق حرية التجوال والتظاهر.

ونحن أيضا، نرجو من الحكومة أن تحترم حقوقنا الدستورية وأن تكف أيديها عن الضرب على ضعاف الأمة بيد من حديد والتحلي بروح الرحمة ضد المطالبين بعيش كريم، وهنا نتضامن مع إخوان القضية.

فوالله إنه ليحز بالخاطر التدخل الهمجي ضدهم، وإن كان تضامن الحكومة مع المنكوبين الفلسطنيين؛ فالصدقات في المقربين أولى ولا تضامن الحكومة فهو بوح باحتقار وازدراء الحكومة لخيرة ابنائها ومفكريها مستقبلا.

وفيما يتعلق بالشق المتعلق بسؤالكم «وما هو رأيكم في خروج السيد الوزير عبدالله باها لاستفزاز المعطلين؟ » فلا يمكن ان نجزم بالنوايا ولكل امرئ ما نوى؛ رغم ان الحكومة الحالية حكومة نوايا ولكل امرئ مانوى.

●● ما رأيك في تعامل حكومة ابن كيران حول الملفات العالقة؟

■■ كما يقال، ما أفسدته الأعوام لن تصلحه الأيام، لا ننكر أن هناك إيجاب وسلب؛ ولكل موضوع حيثياته وإكراهاته؛ فنحن اطر التنسيقية المستقلة لا ننظر قط إلى نصف الكاس الممتلئ أو إلى نصفه الفارغ؛ ولقد برهن الزمن أن للتاريخ ذاكرة قصيرة.

الملفات العالقة ملفات من العيار الثقيل، والتراجع قرار سياسي شجاع في بعض المواقف التي يمكن أن تمس بثوابت الامة؛ فنحن مسلمون ووطنيون وملكيون؛ ولا نرضى بغير ذلك سبيلا، إلا أن تراجع رئيس الحكومة عن ملف الأطر العليا المعطلة قرار جبان لأنه لا يريد تحمل المسؤولية السياسية وهو ضرب صارخ لروح الدستور . وما محاولة الحكومة الخائبة الاختفاء وراء الامانة العامة تارة ومرة وراء وزارة الوظيفة العمومية إلا كصاحب الخمارة الذي كتب عار خمارته أن رأس الحكمة مخافة الله.

●● هل اللجوء لاستعمال المقاربة الأمنية لمعالجة ملف المعطلين من شأنه أن يساعد على إخماده ؟

■■ المقاربة الأمنية آمان من قيام الفوضى وسير البلاد في اتجاه لا تحمد عقباه، لا قدر الله، الا أن الإحتجاج حق مكفول دستوريا وصرخة مظلوم لا تحتاج مقاربة أمنية بل مقاربة تشاركية وآذانا صاغية حتى لا نديم الاحتقان لأن شرارة الربيع العربي التي لا نرجوها لم تخمد بعد خصوصا ما يقع في عدة مناطق من المغرب، وعجبا فكيف تنفق الملايير من الدراهم على زرع روح الامل في الشباب وملايير الدراهم من جهة أخرى لاحراق هذا الامل.

●● وما تعليقك حول دعوة ابن كيران للمعطلين بممارسة التجارة؟

■■ دعوة عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة المعطلين، إلى ممارسة التجارة دعوة لا يستهان بها، فنحن لا نقف عند الكلمات، والتجارة مهنة أشرف خلق الله، إلا أن دعوته غير متبصرة لأنه يلزم رأسمال لهاته التجارة ولا أعني الفتات.

من جهة، ونرفض من جهة ثانية التجارة التي ينويها السيد رئيس الحكومة «تجارة الريع وتجارة الضمائر وتجارة ما يعرف بالدفوني والفرشات « لأن علم التجارة علم قائم بذاته وفي هذا الصدد حبذا لو توجه مخططات التعليم في هذا المنحى.